Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 04

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/02/01-/01/26)

العدد 2020/04

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	77 20 224 11 963+	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/04

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- مجلس الوزراء: إقرار توصيات المؤتمر الوطني الأول للإسكان، والبدء بتنفيذ المشاريع التنموية في محافظة حمص.
- وزارة المالية؛ إعلان مزاد إصدار سندات الخزينة رقم 1 لعام 2020.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- مصر: انخفاض عجز الميزان التجاري في شهر تشرين الثاني من عام 2019.
- الإمارات: انخفاض مؤشر مديري المشتريات في شهر كانون الثاني من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ استقرار ثقة المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2020، وانخفاض مؤشر ثقة الخدمات في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- فرنسا؛ استقرار أسعار المنتجين في شهر كانون الأول من عام 2019.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع كل من؛ مؤشر ثقة المستهلك، ومؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في شهر كانون الثاني في عام 2020، وارتفاع تكاليف العمالة في الربع الرابع من عام 2019.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع كل من؛ الناتج المحلي الإجمالي في شهر كانون الاول من عام 2019، أسعار المنازل في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- روسيا؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي في شهر كانون الاول من عام 2019.
- الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر كانون الثاني من عام 2020، وانخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- اليابان؛ ثبات معدل البطالة في اليابان في شهر كانون الاول من عام 2019، انخفاض أسعار المنازل في شهر كانون الأول من عام 2019.
- الهند؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر كانون الثاني من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ عام مميز للأصول عالية المخاطرة وتخفيض أسعار الفائدة.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ نمو الإنتاجية وسلاسل القيمة في أربعة دول أوروبية.
- صندوق النقد الدولي؛ فعالية وعدالة الإنفاق الاجتماعي، حالة إسبانيا.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- تايوان؛ اقتصاد صناعي متطور.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 485.70 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 482.77 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 2.93 ليرة سورية (بمعدل 0.61%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

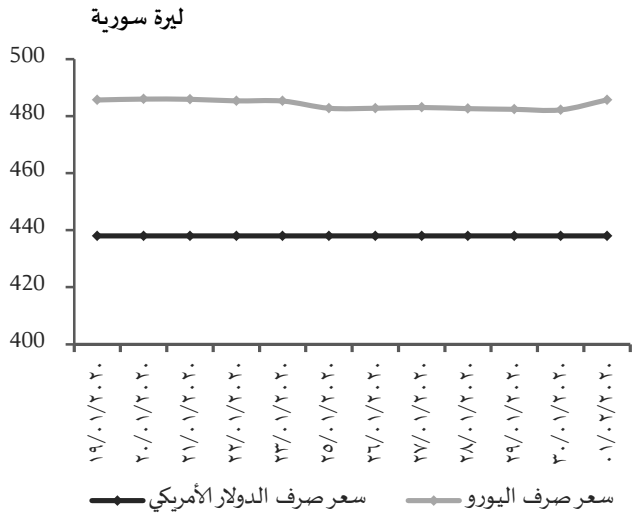

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 483.61 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 480.69 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 2.92 ليرة سورية (بمعدل 0.61%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

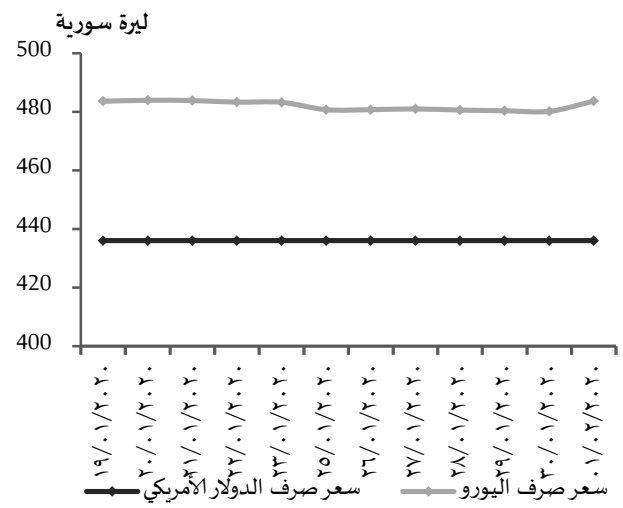

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 37,715 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 34,715 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 3,000 ليرة سورية (بمعدل 8.64%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 44,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 40,500 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 3,500 ليرة سورية (بمعدل 8.64%) (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الأونصة عالمياً بمقدار 5.50 دولار أمريكي بنسبة 0.35%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

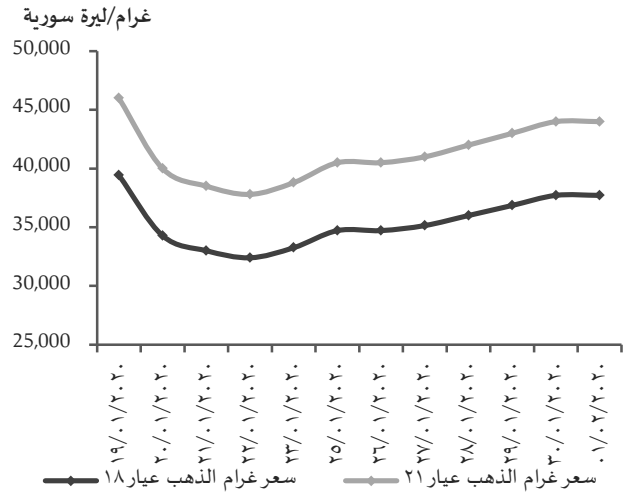

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 5,905.62 نقطة مقارنةً بمستوى 5,884.74 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 0.35%، يعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 3 شركات هي: بنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع بلغت 8.17%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع بلغت 0.94%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 0.57%، بينما سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 152 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 2.05 مليار ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفض حجم التداول إلى مستوى 262 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 3 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 279 صفقة مقارنةً بـ 454 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

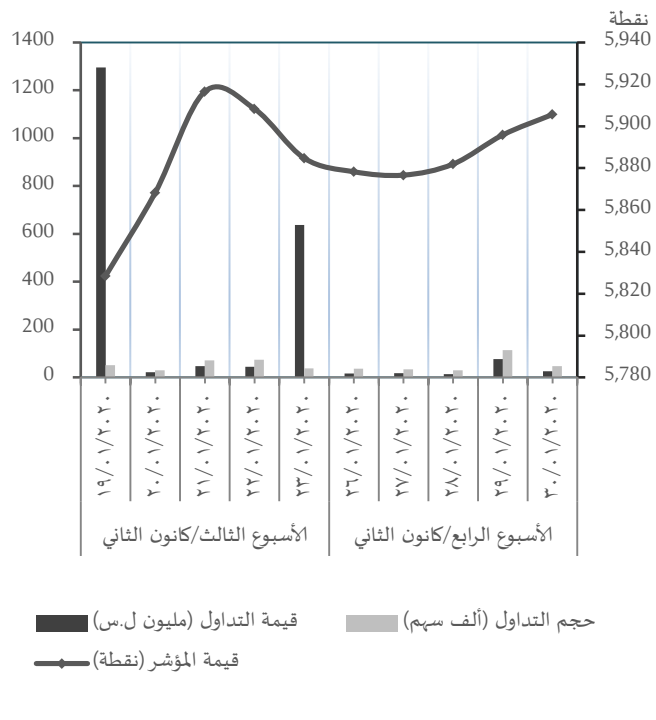

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وسيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 90.85% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 68.83% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 5.88% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.01% في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 2.79% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.64% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 0.47% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 30.52% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعي الخدمات والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

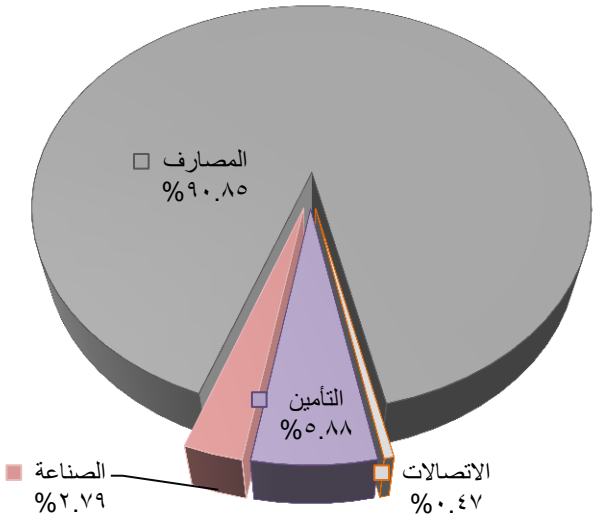

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك سورية والمهجر متصدراً بنسبة استحواذ 42.95% وحجم تداول 91,752 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 22.04% وحجم تداول 62,364 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 10.95% وحجم تداول 18,653 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 7.34% وحجم تداول 32,816 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 6.01% وحجم تداول 15,576 سهم، والعقيلة

للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 5.53% وحجم تداول 28,714 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 1.96% وحجم تداول 2,576 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.12% وحجم تداول 2,057 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 0.90%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مجلس الوزراء: إقرار توصيات المؤتمر الوطني الأول للإسكان، والبدء بتنفيذ المشاريع التنموية في محافظة حمص:

قرر مجلس الوزراء البدء بتنفيذ المشاريع التنموية التي تم اعتمادها في محافظة حمص نهاية عام 2019، بعد اعتماد آلية التمويل التي قدمتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي. اعتمد خطة وزارة الزراعة المتعلقة بعمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي وموازنته التقديرية لعام 2020 والبالغة 15 مليار ليرة سورية بزيادة 50% عن موازنة العام السابق لدعم العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتأمين مستلزماتها في مجال المواد العلفية والبذار المحسن والمحاصيل الزراعية، إلى جانب دعم المؤسسة العامة لإكثار البذار، أقر المجلس البرامج التنفيذية لتوصيات المؤتمر الوطني الأول للإسكان، وطلب من وزارات الأشغال العامة والإسكان، الموارد المائية، الإدارة المحلية، والبيئة تقارير حول نسب الإنجاز ومعوقات التنفيذ ومقترحات تذليلها بهدف دراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها، كما استعرض الخطوات التي تم إنجازها في وزارات الموارد المائية، الكهرباء المالية، الداخلية، والاتصالات والتقانة والجهات التابعة لها في مجال تطبيق نظام الدفع الإلكتروني، حيث تم تكليف وزارة المالية بالإسراع باستكمال إجراءات تهيئة بيئة الدفع الإلكتروني في المصارف العاملة والكوادر البرمجية اللازمة، إلى جانب منح مصرف سورية المركزي التسهيلات والمرونة اللازمة لتأمين التجهيزات اللازمة للبنية الوطنية للدفع الإلكتروني، وإنجاز المشروع بالجودة والسرعة المطلوبة، بحيث يتم كمرحلة أولى البدء بتطبيق مشروع الدفع الإلكتروني في وزارة النقل والشركة السورية للاتصالات خلال الشهر القادم. استمع المجلس لعرض وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول جهوزية مؤسسة السورية للتجارة للبدء بتقديم المواد المدعومة للمواطنين من خلال بطاقة الخدمات الإلكترونية مطلع الأسبوع القادم، كما تم تكليف كل من وزارات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، المالية، والاقتصاد والتجارة الخارجية، ومصرف سورية المركزي عقد اجتماع مشترك لتحديد آلية تمويل عقود توريد المواد الاستهلاكية المدعومة والمدد الزمنية لتنفيذها لضمان الالتزام بهذه المدد، وتوفير حاجة صالات السورية للتجارة من هذه المواد دون عوائق أو تأخير، طلب المجلس من وزارتي الصحة، والتعليم العالي والبحث العلمي وضع مرجعية موحدة للإشراف على التجهيزات الطبية بما يتناسب مع خطة تطوير المشافي العامة على مستوى كل محافظة، إضافة إلى تحسين الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين، والاستثمار الأمثل للتجهيزات والمباني والكوادر البشرية الموجودة في هذه المشافي وتوزيعها بالإطار الصحيح. ناقش المجلس مشروع قانون بإضافة 4% من أجور نشر كل إعلان لصالح صندوق تقاعد الصحفيين بدلا من 2%، بهدف تحسين الوضع المعيشي للصحفيين المتقاعدين ولأسرهم وورثتهم.

وزارة المالية: إعلان مزاد إصدار سندات الخزينة رقم 1 لعام 2020:

أعلنت وزارة المالية من خلال وحدة الأوراق المالية الحكومية عن مزاد للاكتتاب على سندات خزينة بقيمة إجمالية 150 مليار ليرة سورية وبأجل لمدة سنتين في شهر شباط من عام 2020، أشارت الوزارة إلى أن الاكتتاب الأول على سندات الخزينة سيجري بتاريخ 3 شباط من عام 2020، مبينة أن سعر الفائدة التأشيري للسندات يقدر بـ 7% وتاريخ استحقاقها 06-02-2022، أما تاريخ تسويتها فهو 06-02-2020. وبينت الوزارة أنه من المزمع إجراء اكتتاب ثانٍ على سندات الخزينة بقيمة 150 مليار ليرة سورية بأجل لمدة سنتين في 3 آب من

عام 2020، وبناء على الإعلان يحق للمصارف العامة والخاصة في سورية حصراً المشاركة بالاكتتاب على سندات الخزينة، حيث يسمح لكل مشارك تقديم أربعة عروض على الأكثر. ويتم إصدار سندات الخزينة بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 الخاص بالأوراق المالية الحكومية وتعليماته التنفيذية، ودليل إجراءات الأوراق المالية الذي أجاز الاقتراض لوزارة المالية بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي بصفته مديراً للإصدار، وذلك بهدف تمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الخطط العامة للدولة.

الاقتصادات العربية:

مصر؛ انخفاض عجز الميزان التجاري في شهر تشرين الثاني من عام 2019:

انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 25.3% على أساس سنوي إلى 2.97 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2019، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 0.8% إلى 2.37 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2019، كما انخفضت قيمة الواردات بنسبة 16.1% إلى 5.34 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2019. حيث تراجعت واردات المنتجات البترولية والمواد الأولية من الحديد والصلب وفول الصويا والذرة والقمح.

الإمارات: انخفاض مؤشر مديري المشتريات في شهر كانون الثاني من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى 49.3 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020 مقارنةً بـ 50.2 نقطة في الشهر السابق من العام السابق، حيث انخفضت الطلبات الجديدة للمرة الثانية في ثلاثة أشهر، وسط بيئة أعمال بطيئة، وفشل الإنتاج في النمو للمرة الأولى منذ عشر سنوات، كما انخفضت أعداد القوى العاملة، يرجع ذلك إلى استراتيجيات خفض التكاليف.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

استقرار ثقة المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2020:

استقر مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو عند (-8.1) نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020، دون تغيير عن الشهر السابق من العام السابق، يرجع ذلك إلى تقييمات الأسر المستقرة لوضعهم المالي في الماضي والمستقبل، إضافة إلى زيادة طفيفة في نواياهم للقيام بعمليات شراء كبيرة، التي تم تعويضها بانخفاض توقعاتهم حول الوضع الاقتصادي العام.

انخفاض مؤشر ثقة الخدمات في شهر كانون الثاني من عام 2020:

انخفض مؤشر ثقة الخدمات في منطقة اليورو ليصل إلى 11.0 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 11.3 نقطة في شهر كانون الأول من العام السابق. يعود ذلك إلى التقييم المتفاقم للطلب في الماضي والذي تم تخفيفه من خلال وجهات النظر التي لم تتغير تقريباً حول الوضع التجاري السابق والطلب المتوقع.

فرنسا: استقرار أسعار المنتجين في شهر كانون الأول من عام 2019

لم تتغير أسعار المنتجات الصناعية بالنسبة للمباعة منها في السوق الفرنسية في شهر كانون الأول من عام 2019 مقارنة بارتفاعها بنسبة 1.1 % في الشهر السابق من العام ذاته. يعود ذلك إلى الارتفاع في أسعار المنتجات المصنعة الذي كان مدعوماً في الغالب بالمنتجات البترولية المكررة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك ليصل إلى 99.8 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 99.3 نقطة في شهر كانون الأول من عام 2019. وهو أعلى مستوى في ثمانية أشهر، وسط

بطالة متدنية قياسية، ومكاسب قياسية في الدخل والثروة، وأدنى مستوى من التضخم وأسعار الفائدة. وارتفعت توقعات التضخم لمدة 12 شهراً إلى 2.5 % في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 2.3 % في شهر كانون الأول من العام السابق، كما ارتفع مقياس التضخم لخمس سنوات إلى 2.5 % في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 2.2 % في شهر كانون الأول من العام السابق.

ارتفاع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في شهر كانون الثاني في عام 2020:

ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.3% على أساس شهري في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد ارتفاعه بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته. على أساس سنوي، ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 1.6% في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد انخفاضه بنسبة 1.4%في الشهر السابق من العام ذاته.

ارتفاع تكاليف العمالة في الربع الرابع من عام 2019:

ارتفعت تكاليف تعويض العمال بنسبة 0.7% على أساس ربعي في الربع الرابع من عام 2019، دون تغيير عن الفترة السابقة وبصورة متوافقة مع توقعات السوق. حيث ارتفع كل من: الأجور والمرتبات، تكاليف الفوائد. على أساس سنوي؛ ارتفعت تكاليف تعويض العمال المدنيين بنسبة 2.7% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بارتفاعها بنسبة 2.8%في الفترة السابقة.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك ليصل إلى (-9) نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ (-11) نقطة في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد أن وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2013 في شهر تشرين الأول وتشرين الثاني من عام 2019 قبل الانتخابات. حيث ارتفعت أهم المؤشرات الرئيسة: التمويل الشخصي، والوضع الاقتصادي.

ارتفاع أسعار المنازل في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر أسعار المنازل بنسبة 1.9% على أساس سنوي في شهر كانون الثاني من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 1.4% في الشهر السابق من العام السابق، بأعلى من توقعات السوق بنسبة 1.5%. على أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 0.5% في شهر كانون الثاني من عام 2020، متجاوزة التوقعات بزيادة قدرها 0.3%.

الاقتصاد الروسي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي في شهر كانون الأول من عام 2019:

نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4% على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بنموه بنسبة 1.9% في الشهر السابق من العام ذاته، يرجع ذلك إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين:

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الخدمي في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الخدمي إلى 54.1 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 53.5 نقطة في الشهر السابق من العام السابق، وأعلى من توقعات السوق البالغة 53.5 نقطة. يرجع ذلك إلى التوسع في قطاع الخدمات، حيث ارتفع نمو الطلبيات الجديدة، في حين تراجعت المبيعات الخارجية والعمالة بوتيرة أقل.

انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر كانون الثاني من عام 2020:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 50.0 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 50.2 نقطة في الشهر السابق من العام السابق، مطابقاً لتقديرات السوق. وهو أدنى معدل منذ شهر تشرين الأول من عام 2019، حيث وصل إلى العلامة المحايدة التي تفصل النمو عن الانكماش، فقد تباطأ نمو الإنتاج إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر، وتراجعت طلبيات التصدير إلى منطقة الانكماش. إضافةً إلى ذلك، استمرت المصانع في التخلي عن الوظائف، وإن كان بوتيرة أقل. كما ارتفعت الطلبات الجديدة للشهر الثالث على التوالي وبوتيرة أسرع منذ شهر نيسان من عام 2019.

اليابان:

انخفاض أسعار المنازل في شهر كانون الأول من عام 2019:

انخفضت أسعار المنازل بنسبة 7.9% على أساس سنوي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنة بتوقعات السوق بانخفاضها بنسبة 11.5%، وبعد انخفاض بنسبة 12.7% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر السادس على التوالي في انخفاض المساكن، حيث يرجع ذلك إلى انخفاض عمليات البناء الجديدة.

ثبات معدل البطالة في اليابان في شهر كانون الاول من عام 2019:

لم يتغير معدل البطالة عند 2.2 % في شهر كانون الثاني من عام 2019، وبأقل من توقعات السوق البالغة 2.3%، كما بلغ متوسط معدل البطالة السنوي 2.4% لعام 2019، دون تغيير عن عام 2018 وهو أدنى مستوى منذ عام 1992.

الهند؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر كانون الثاني من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى أعلى مستوى في ثمانية أعوام عند 55.3 نقطة في شهر كانون الثاني من عام 2020 مقارنةً بـ 52.7 نقطة في شهر كانون الأول من عام 2019. وأعلى من توقعات السوق بـ 52.8 نقطة. حيث توسع الإنتاج وتسارع معدل نمو الأعمال الجديد. وارتفع كلاً من؛ طلبيات التصدير الجديدة، العمالة، عمليات شراء المدخلات.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ عام مميز للأصول عالية المخاطرة وتخفيض أسعار الفائدة:

كان عام 2019 جيداً بالنسبة لكثير من أسواق الأصول عالية المخاطرة حول العالم، حيث ارتفعت مؤشرات أسوق الأسهم إلى أكثر من 30% في الولايات المتحدة، وقاربت 25% في أوروبا والصين، وزادت على 15% في الأسواق الصاعدة واليابان. وتجاوزت العائدات 12% على الدين السيادي للأسواق الصاعدة، والدين الأمريكي مرتفع العائد، إلى جانب دين شركات الأسواق الصاعدة. من اللافت للنظر أن الربع الرابع من عام 2019 كان في الصين والأسواق الصاعدة بالغ القوة.

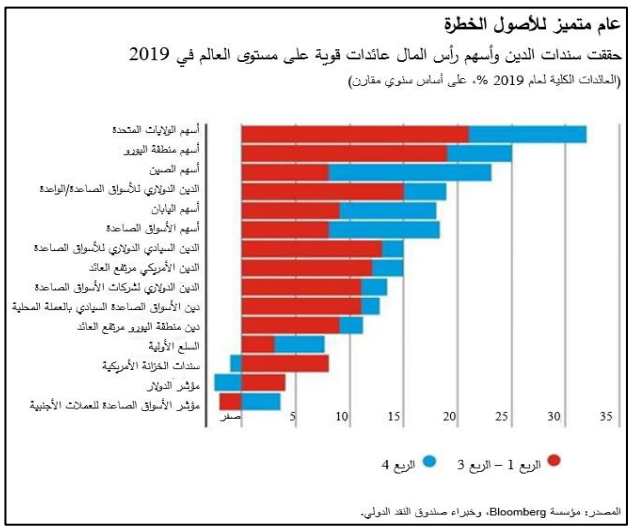

ويفسِر الأداء القوي للأصول عالية المخاطرة، التيسير للسياسة النقدية خلال عام 2019 الذي يعد من أهم العوامل التي أعطت دفعة لأسعار الأصول، ومع تزايد القلق بشأن الاقتصاد العالمي، قامت المصارف المركزية حول العالم (بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي) بتيسير السياسة النقدية عن طريق تخفيض سعر الفائدة الرئيس، واستخدام أدوات غير تقليدية. وكان الرقم المجمع لتخفيض أسعار الفائدة الأساسية في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة هو الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

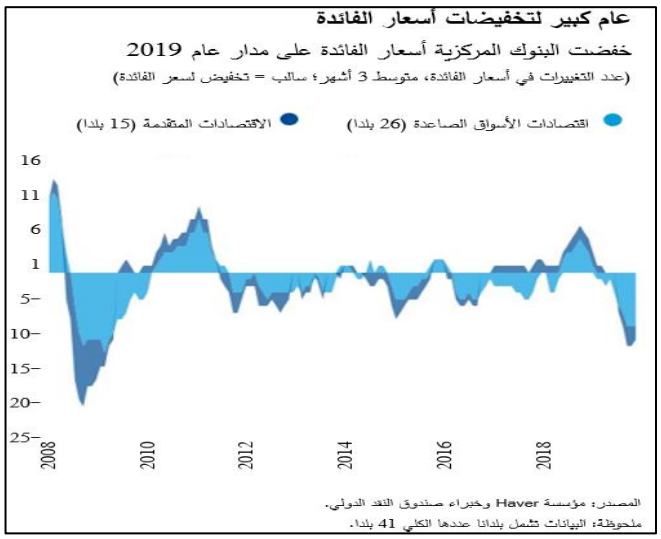

وأسهمت الاستجابة القوية من المصارف المركزية في حدوث تيسير حاد للأوضاع المالية حول العالم، مما ساعد بدوره على احتواء مخاطر التطورات المعاكسة على آفاق الاقتصاد العالمي.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

أنهت أسواق المال العربية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض؛ باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** الذي ارتفع بنسبة بلغت 1.39% مسجلاً 13,918.84 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والخدمات، والاتصالات، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 1.68% مسجلاً 2,790.42 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والخدمات، والعقارات، وانخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 1.67% مسجلاً 8,246.59 نقطة بضغط من قطاعات التجزئة، والاستثمار، والخدمات، كما انخفض المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.57% مسجلاً 1,867.90 نقطة بضغط من قطاعات التأمين، والصناعة، والخدمات، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 0.54% مسجلاً 12,531.90 نقطة بدعم من قطاعات الزراعة، والمصارف، والخدمات.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

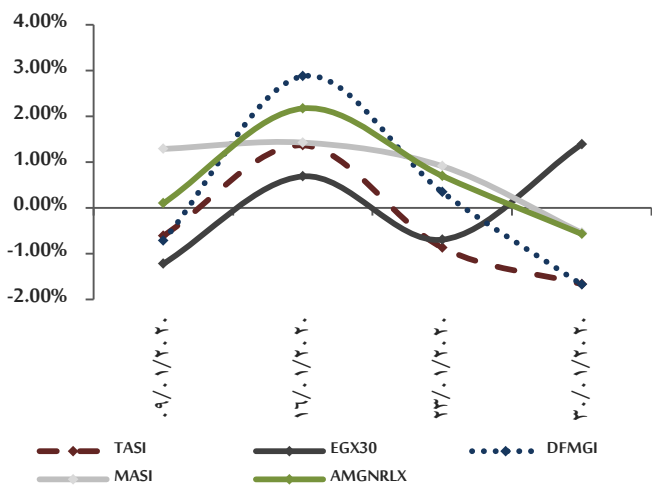

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع تزايد القلق بشأن نمو الاقتصاد العالمي وسط انتشار فيروس كورونا، الذي يبقي ثلثي الاقتصاد الصيني في حالة شلل، وكإجراءات وقائية لجأت الصين لتعطيل عمل المصانع لأسبوع آخر، لتوقف أعمال ثلثي مصانع البلاد. وبالتأكيد سينعكس هذا الأمر على الاقتصاد العالمي، بالنظر لحصة الصين من الاقتصاد العالمي التي تبلغ 21.95%، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والنفط والغاز الطبيعي، والخدمات، والتكنولوجيا؛ حيث انخفض مؤشر **DJI** بنسبة

بلغت 2.55% مسجلاً 28,251.47 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 2.12% مسجلاً 3,225.52 نقطة، كما انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 1.76% مسجلاً 9,150.94 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

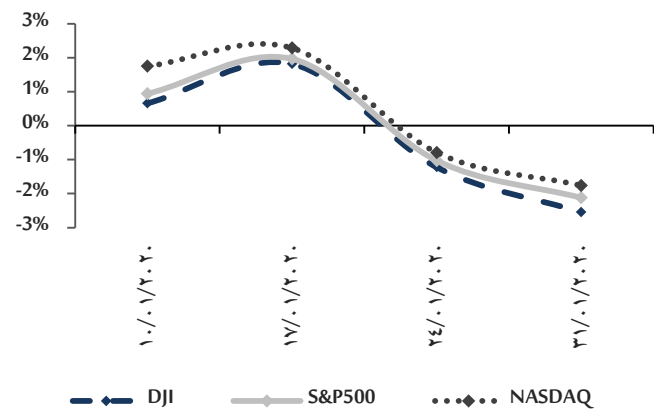

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع تزايد حالة المخاطر مع التصعيد القوي للإجراءات الصينية الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كورونا، حيث انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة بلغت 4.38% مسجلاً 12,981.97 نقطة بضغط من قطاعات السياحة والترفيه، والنقل، والمالية، كما انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 3.95% مسجلاً 7,286.01 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والتجزئة، والخدمات، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 3.62% مسجلاً 5,806.34 نقطة بضغط من قطاعات السلع الفاخرة، والسياحة والترفيه، والنقل.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

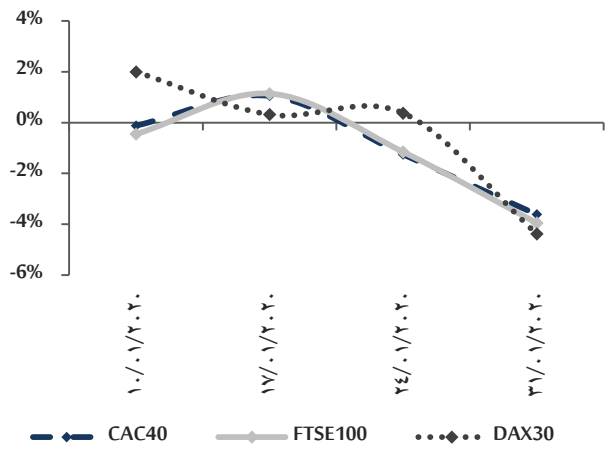

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة ارتفاع المخاوف العالمية حول انتشار فيروس كورونا، ذلك بعد إعلان الصين عن تسجيل أول حالة إصابة بالفيروس في العاصمة بكين، إلى جانب إعلان استراليا عن الحالة الخامسة، والتخوف من اتباع استراليا الإجراءات الوقائية التي اتبعتها الصين، حيث تراجعت الأسهم العالمية، في حين سجل اليوان الصيني أدنى مستوى له في عام 2020، كما ارتفعت أصول الملاذات الآمنة مثل الذهب، حيث قررت شركات عالمية إغلاق مصانعها في الصين، كما لجأت خطوط طيران عدة إلى تعليق أو تقليص رحلاتها إلى الصين على خلفية انتشار فيروس كورونا المستجد، الذي حصد حتى الآن أرواح 213 شخص، ليتجاوز بذلك إجمالي حالات وباء سارس في عامي 2002 و2003، وقد أدت تلك البيانات إلى تراجع شهية المخاطرة وزيادة احتمال تراجع النمو العالمي في عام 2020، حيث انخفض مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة بلغت 2.61% مسجلاً 23,205.18 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والنقل، والتكنولوجيا، وكذلك انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت 2.34% مسجلاً 11,962.10 نقطة بضغط من قطاعات السياحة، والزراعة، والطاقة، وانخفض مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة

بلغت 1.03% مسجلاً 7,017.20 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والنقل، والخدمات، بينما لم يجر أي تداول في الأسواق الصينية بسبب الإجراءات الوقائية المتبعة من قبل الحكومة الصينية التي فرضت عطلة بدأت في 2020/01/25 واستمرت حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر شباط من عام 2020.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

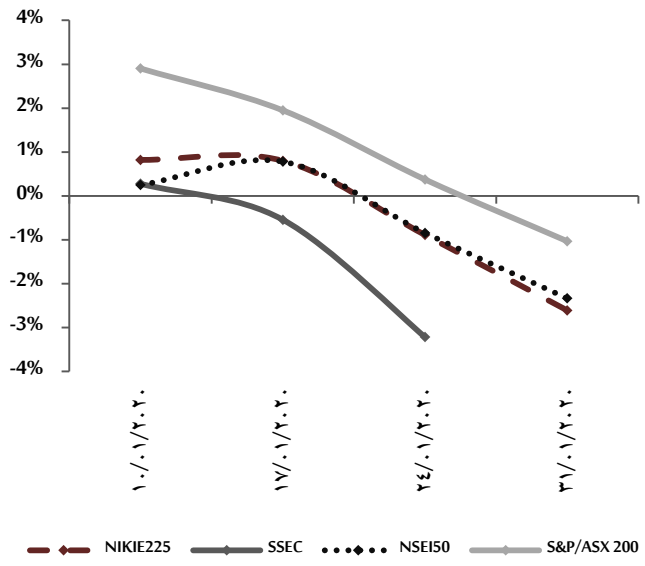

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 2.21% مسجلاً 3,076.65 نقطة بضغط من قطاعات السياحة والترفيه، والصناعة، والتأمين.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

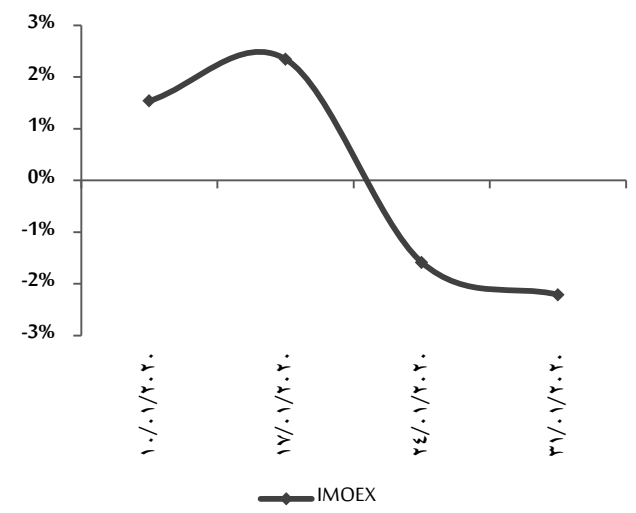

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1018 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1025 دولار أمريكي لليورو) متأثراً بنتائج اجتماع البنك المركزي الأوروبي في 23 كانون الثاني من عام 2020، التي زادت من احتمالات خفض معدلات الفائدة الأوروبية خلال عام 2020، بما يعني اتساع الفجوة الحالية بين السياسة النقدية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.1011 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة[1]، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.1094 دولار أمريكي لليورو مدعوماً ببيانات اقتصادية أوروبية جيدة[2].

[1] صدور القراءة الأولية للناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019 مسجلةً نمو بمعدل 0.1%، مقارنةً بمعدل 0.2% في الربع السابق من العام ذاته، وأقل من التوقعات التي أشارت إلى نمو بمعدل 0.2%.

[2] صدور قراءة مؤشر أسعار الواردات لألمانيا والتي تعكس تباطؤ النمو إلى 0.2% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

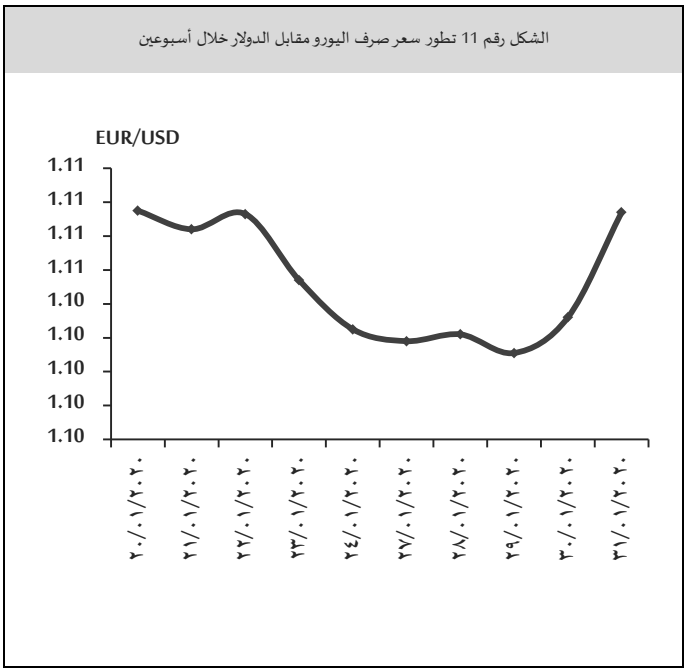

الجنيه الإسترليني:

تابع الجنيه انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3055 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3077 دولار أمريكي للجنيه) مع استعداد المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الأوروبي رسمياً في 2020/01/31 وستدخل بعدها فترة انتقالية تستمر حتى نهاية عام 2020، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3021 دولار أمريكي للجنيه متأثراً بتكهنات زيادة عدد أعضاء بنك انكلترا المصوتين لخفض أسعار الفائدة خلال اجتماع السياسة النقدية المقرر في 2020/01/30، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3201 دولار أمريكي للجنيه عقب قرار بنك انكلترا بتثبيت معدل الفائدة عند 0.75% دون تغيير، كما أبقى حجم برنامج مشتريات الأصول عند 435 مليار جنيه إسترليني.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

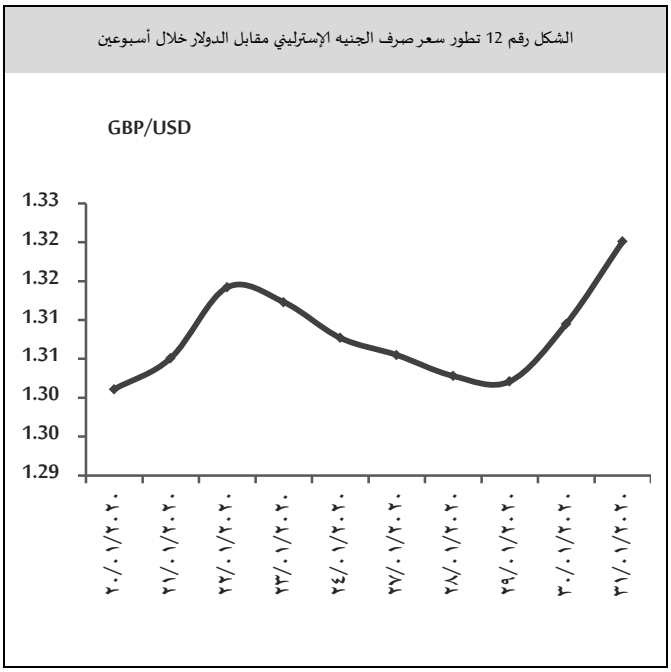

الين:

تابع الين ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 108.89 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 109.28 ين للدولار الأمريكي)، مدعوماً ببيانات اقتصادية يابانية جيدة[1]، بينما انخفض الين في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 109.00 ين للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[2]، وعاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 108.39 ين للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية يابانية جيدة[3].

[1] صدور قراءة مؤشر معدلات البطالة والتي أوضحت استقراراً عند نسبة 2.2% في شهر كانون الأول من عام 2019، دون تغير يذكر عما كانت عليه في الشهر السابق من العام ذاته، وأفضل من التوقعات التي أشارت لارتفاعها إلى نسبة 2.3%.

[2] صدور قراءة مؤشر ثقة المستهلكين والتي أوضحت استقراراً قيمته 39.1 في شهر كانون الثاني من عام 2020، دون تغير يذكر عما كانت عليه في القراءة السابقة لشهر كانون الأول من عام 2019، بخلاف التوقعات التي أشارت لارتفاعها إلى 39.6.

[3] صدور القراءة الأولية للإنتاج الصناعي والتي أظهرت ارتفاعاً 1.3% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بتراجع 1.0% في الشهر السابق من العام ذاته، متفوقةً على التوقعات التي أشارت لارتفاع 0.7%.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

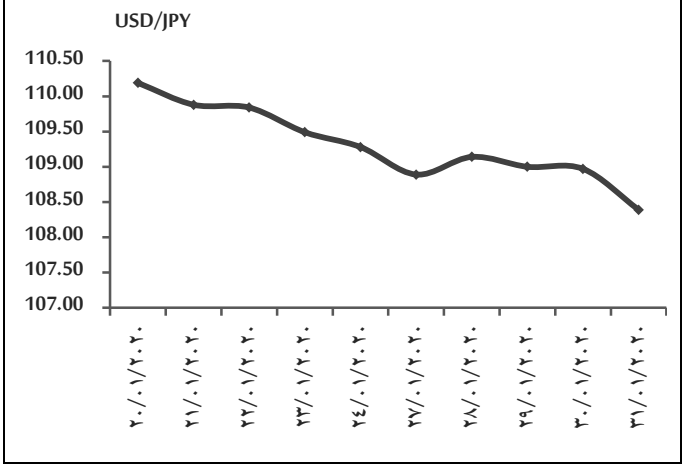

اليوان:

استقر اليوان خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 6.9367 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مستقراً عند المستوى ذاته، نتيجة التوقف عن العمل في جميع القطاعات بسبب المخاوف من فيروس كورونا، نتيجة الإجراءات الوقائية المتبعة من قبل الحكومة الصينية التي فرضت عطلة بدأت في 2020/01/25 واستمرت حتى نهاية الأسبوع الأول من الشهر الثاني من عام 2020.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

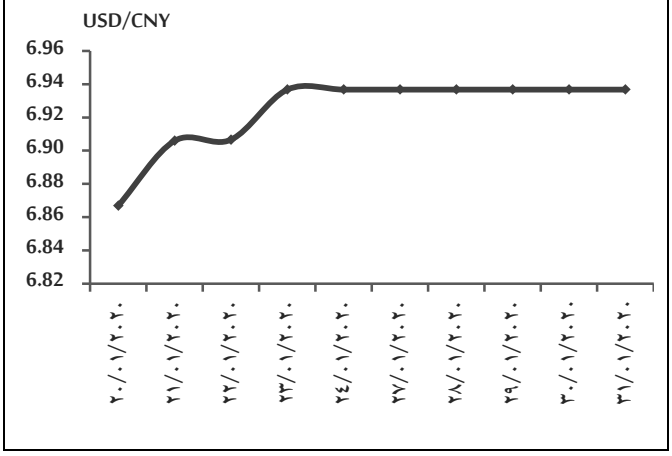

البتكوين:

افتتحت عملة البتكوين تداولاتها الأسبوعية عل ارتفاع مسجلةً 8,866.60 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً (عند مستوى 8,447.10 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) في الأسبوع السابق، نتيجة ارتفاع الطلب على العملات الرقمية المشفرة وتحديداً عملة البتكوين لتسجل قيمة التداولات الإجمالية لها في أولى جلسات التداول الأسبوعية 64.4% من إجمالي قيمة تداولات العملات المشفرة، وتابعت الارتفاع في تداولات منتصف وآخر الأسبوع لتغلق عند مستوى 9,349.10 دولار أمريكي للوحدة الواحدة مع استمرار ارتفاع الطلب على عملة البتكوين المشفرة كاستثمار بديل عن أسواق الأسهم لتحقق أكبر مكسب لها من تاريخ 2020/01/14 متجاوزةً حاجز 9000 دولار أمريكي.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

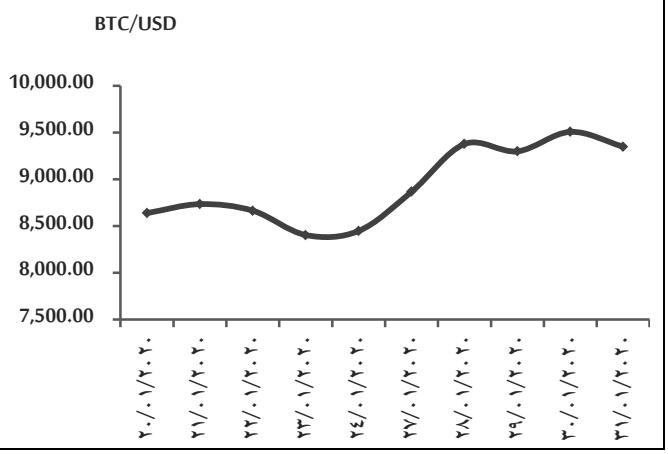

أسعار السلع

الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,577.40 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,571.90 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة القلق من التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، مما دفع بالمستثمرين إلى زيادة الطلب على الملاذات الآمنة، بينما انخفض الذهب في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,570.40 دولار أمريكي للأونصة نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي

مدعوماً ببيانات اقتصادية أمريكية جيدة[1]، ليعود ويرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,582.90 دولار أمريكي للأونصة نتيجة إقبال المستثمرين على الملاذات الآمنة بسبب مخاوف المستثمرين من تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني بعد إغلاق عدد كبير من الشركات الصينية مع انتشار فيروس كورونا.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

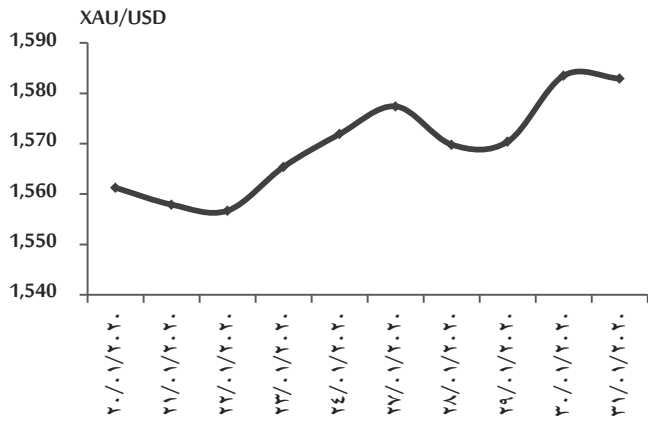

النفط:

تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 59.32 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 60.69 دولار أمريكي للبرميل)، مع ارتفاع عدد الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في الصين واضطرار المزيد من الشركات لإغلاق أبوابها، مما يثير توقعات بتباطؤ الطلب على النفط، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 59.81 دولار أمريكي للبرميل، مدعوماً بتصريحات تفيد بأن أوبك وحلفائها قد يفرضون قيوداً جديدة على الإمدادات وسط مخاوف من أن الفيروس التاجي قد يخفض الطلب على الخام، عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 58.16 دولار أمريكي للبرميل، مع تزايد المخاوف بشأن الأضرار الاقتصادية المحتملة لتفشي فيروس كورونا الذي انتشر من الصين إلى حوالي 20 دولة.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

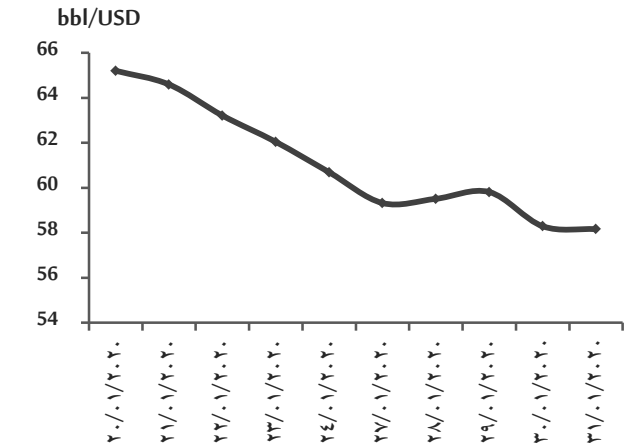

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.90 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.89 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع الطلب عليه للتدفئة مع انخفاض درجات الحرارة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.84 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة ارتفاع الإنتاج بعد أن قام الأمريكيون بالحفر في العام الماضي بنسبة 17% التي تعد أكثر مقارنةً بالعام الذي سبقه، وبالتالي هناك الكثير من الفائض في المعروض من الغاز الطبيعي، كما أن الشتاء كان متوسطاً من حيث درجات

[1] ارتفعت مبيعات المنازل بنسبة 7.4% على أساس سنوي في شهر تشرين الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 4.9% في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الحرارة، وبالتالي لم يساعد ذلك في التوازن العام بين العرض والطلب.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

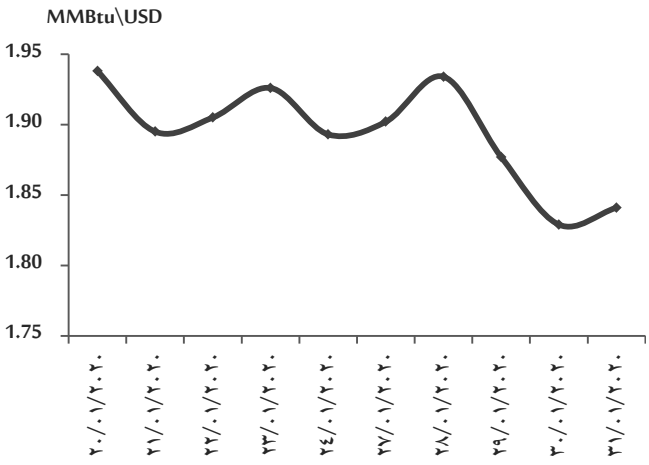

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ نمو الإنتاجية وسلاسل القيمة في أربعة دول أوروبية:[1]

شهدت الاقتصادات المتقدمة تباطؤ واضح في نمو الإنتاجية منذ الأزمة المالية العالمية، التي رافقها في السنوات الأخيرة انسحاباً من عمليات التكامل التجاري. تبحث هذه الدراسة في محددات تباطؤ الإنتاجية على مدى العقدين الماضيين في أربع دول أوروبية (النمسا والدانمارك وألمانيا وهولندا) باستخدام بيانات على مستوى الشركة، من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يعكس ركود إنتاجية العمل في هذه الدول التطورات في عدد من محددات سوء تخصيص الموارد التي تؤثر بصورة أساسية في الإنتاجية الكلية، إضافة إلى التأثير في إنتاجية العمل بصورة مباشرة. حيث يعد الوصول إلى التمويل، وعدم تطابق المهارات، وشيخوخة القوى العاملة بعضاً من القيود على نمو الشركات. ثانياً؛ يتميز الاستثمار في الأصول غير الملموسة[2] بأنه مساهم مهم في إنتاجية العمل، إلى جانب مشاركة سلاسل القيمة العالمية. حيث تتمتع الأصول غير الملموسة بإمكانية التأثير في الإنتاجية الكلية مما يسمح للشركات باستغلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا. ثالثاً؛ ينبغي أن تهدف السياسات إلى تيسير الوصول إلى التمويل، وتعزيز الابتكار، إلى جانب معالجة النقص في المهارات التي أبلغت عنها الشركات كقيود على النمو. ورغم أن مستقبل سلاسل القيمة العالمية في خطر، إلا أن سد الثغرات في مجالات أخرى قد يكون له القدرة على مواجهة بعض الآثار الناتجة عن إزالة العولمة. فمثلاً تواجه النمسا تحديات في نشر التقنيات الرقمية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتطلب الإنتاجية الكلية تعزيز الابتكار من خلال تقوية الروابط بين العلوم التجارية ودعم القطاعات كثيفة المعرفة في عدد من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك هولندا، ومن المعروف أيضاً أن الشركات الناشئة تفتقر إلى خيارات التمويل في مرحلة لاحقة، مثل رأس المال الاستثماري، الذي يبقي الشركات في حجم منخفض بصورة غير فعالة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على أن السياسات التي تهدف إلى تزويد العمال بالمهارات اللازمة للمحتوى الوظيفي المتغير بسرعة، وتشجيع التعلم هي المفتاح لمعالجة عدم التطابق ومقاومة آثار الرقمنة، حتى في حالة تفكك سلاسل القيمة العالمية الأقل وضوحاً.

صندوق النقد الدولي؛ فعالية وعدالة الإنفاق الاجتماعي حالة إسبانيا:[3]

تشهد إسبانيا تباينات اقتصادية واجتماعية مستدامة في العديد من المجالات، وتتحمل سياسات الإنفاق الاجتماعي

[1] IMF, Productivity Growth and Global Value Chains in Four European Countries, N.20/18, Jan, 2020.

[2] الأصول غير الملموسة (المعنوية) وهي أصول ليس لها وجود مادي (الشهرة) أو تمثل حق ممنوح من الحكومة (براءة اختراع أو علامة مسجلة) أو ممنوح من قبل شركة أخرى (امتياز تصنيع) وتُعد أحد العوامل المساهمة في تحديد التفاوت بين قيمة الشركة حسب السجلات المحاسبية وقيمة الشركة حسب قيمتها السوقية.

[3] IMF, Effectiveness and Equity in Social Spending: The Case of Spain, N. 20/16,Jan,2020.

مسؤولية مشددة في الاستجابة، لكنها تواجه تحدياً بسبب ارتفاع الدين العام وضغوط مجتمع الشيخوخة. حيث تقيّم هذه الدراسة مستوى وفعالية الإنفاق الاجتماعي العام من وجهة نظر شاملة للاقتصاد الكلي. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ الإنفاق الاجتماعي في إسبانيا منخفض، ولا يحقق نتائج فعالة في جوانب عدة، والعامل الإيجابي هو نظام الرعاية الصحية الذي يعمل بصورة عامة، إضافة أنه يوفر الإنصاف في الوصول إلى نتائج إيجابية بمستويات إنفاق فعالة. حيث أدى تعديل نظام المعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات إلى انخفاض معدلات الفقر بين كبار السن، ولكن في ضوء شيخوخة السكان، فإن الحفاظ على معاشات التقاعد هذه دون إجراء إصلاحات شاملة ليس مستداماً، وسيكون على حساب الجيل الأصغر سناً. علاوة على ذلك، يعكس الإنفاق المرتفع على حماية البطالة المستوى المرتفع للبطالة الهيكلية، مما يدل على عدم التطابق في المهارات في سوق العمل، وضعف برامج التعليم والتدريب. ثانياً؛ لا تقدم برامج المساعدة الاجتماعية أهدافها بالكامل، فهناك فجوات في الملاءمة والتغطية، بسبب عدم الكفاءة في النظم الإدارية، وعتبات الدخل المنخفض، كذلك اختبار الوسائل، وعدم التنسيق. حيث تقف نقاط الضعف هذه في طريق الحد من مستويات مخاطر الفقر وعدم المساواة في الدخل. ثالثاً؛ إن أي استراتيجية تنطوي على توسيع الإنفاق الاجتماعي سوف تحتاج إلى تمويل مستدام، خاصة في سياق الدين العام المرتفع لإسبانيا ولا ينبغي لها مزاحمة الإنفاق الآخر (مثل البنية التحتية المادية) الذي يعد أيضاً أمراً مهماً لتعزيز النمو الشامل، كما أنه لا يؤدي إلى تشوهات كبيرة. رابعاً؛ إن تحسين الوصول إلى المساعدة للأسر المحتاجة، ومعايرة مستويات الدخل المستدامة بصورة أفضل، وزيادة اختبار بعض الفوائد الحالية (مثل الرعاية النهارية، المنح الدراسية)، وزيادة تمويل برامج مختارة، وتحسين الوصول إلى البرامج يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في مؤشرات الفقر "المعرض للخطر" ومن هنا يجب أن تستهدف سياسات الرعاية الصحية زيادة التباين الإقليمي، ومعالجة التحديات الناشئة. وفقاً لهدف الحكومة، كما يجب تحسين أداة التماسك للنظام الصحي الوطني، إلى جانب تعزيز الموارد المخصصة لتنسيق هذا النظام بهدف الحد من عدم المساواة في الصحة، حيث أوصت المفوضية الأوروبية خلال عام 2019، بتطوير وتعزيز الحكومة الإلكترونية وخدماتها القابلة للتشغيل البيني، لا سيما في المناطق النائية، كما دعت إلى مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز الرعاية الأولية والرعاية المتكاملة. وأخيراً؛ لا يمكن أن يكون الإنفاق الاجتماعي الأكثر فعالية الأداة الوحيدة لرفع مستويات المعيشة، والحد من عدم المساواة. يجب أيضاً توجيه الجهود نحو جعل سوق العمل أكثر شمولية، لا سيما عن طريق معالجة الحصة العالية للعمالة المؤقتة، التي ترتبط بارتفاع معدل التقلب في العمالة ونمو الإنتاجية المنخفض، وارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفجوة الكبيرة في تكاليف الفصل بين الوظائف الدائمة والمؤقتة هي السبب الرئيس لأصحاب العمل الذين يقدمون عدد قليل جداً من العقود المفتوحة.

اقتصاد الأسبوع

تايوان؛ اقتصاد صناعي متطور:

تقع تايوان شرق آسيا، قبالة الساحل الجنوبي الشرقي للصين، وتبلغ مساحتها 36 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 23.6 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2019، تتمتع تايوان باقتصاد رأسمالي ديناميكي مدفوع إلى حد كبير بالتصنيع، وتحديداً الصادرات الإلكترونيات والآلات والبتروكيماويات، كما تدير فائضاً تجارياً مع العديد من الاقتصاديات، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بينما يواجه اقتصاد تايوان تحديات عدة؛ أبرزها تقلبات الطلب العالمي نتيجة الاعتماد على الصادرات، والعزلة الدبلوماسية، وانخفاض معدل المواليد، وتزايد الشيخوخة السكانية، والمنافسة المتزايدة من الصين وغيرها من أسواق آسيا والمحيط الهادئ.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في تايوان 589.39 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 575 مليار دولار أمريكي في عام 2017، تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتايوان نحو 0.95% من الاقتصاد العالمي، يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 62.1% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعة بنسبة 36%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 1.8%.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد تايوان نمواً بمعدل 3.38% في الربع الأخير من عام 2019، مقارنةً بـ 2.99 في الربع السابق من العام ذاته، يعود ذلك بصورة أساسية إلى تسارع نمو الاستهلاك الخاص والاستثمارات الثابتة.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في تايوان إلى 1.13% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 0.59% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت تكلفة الغذاء والوقود والسكن، على أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 0.25% في شهر كانون الأول من عام 2019، بعد انكماشه بمعدل 0.09% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

بلغ معدل البطالة في تايوان 3.72% في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 3.73% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 8 آلاف إلى 439 ألف بينما زاد عدد العاملين بمقدار 5 آلاف إلى 11.531 ألف.

الفائض التجاري:

سجلت تايوان فائضاً تجارياً قدره 2.5 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنةً بفائض قدره 4.3 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 3.19% لتبلغ 29.5 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019، كما ارتفعت الواردات بمعدل 11% لتبلغ نحو 27 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام ذاته.

الاحتياطي الأجنبي:

بلغت احتياطيات النقد الأجنبي في تايوان 4.78 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2019، مقارنة بـ 4.74 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، بينما استقرت احتياطيات الذهب عند مستوى 423.63 طن في الربع الرابع من عام 2019.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في تايوان ليبلغ نحو 192 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2019، مقارنةً بـ 187 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 30.9% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

سجلت تايوان المرتبة 15 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما جاءت في المرتبة 12 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، وتم تحديثه في شهر شباط من العام 2020.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي Standard & Poor's وFitch تايوان عند المستوى -AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Aa3** مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest			latest
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q3	%2.3 Q4	%0.2 Dec	%2.3 Dec	%3.5 Dec	%1.75 Jan	-43.1	مليار دولار أمريكي	Nov
منطقة اليورو	%0.1 Q4	%1 Q4	%0.3 Dec	%1.3 Dec	%7.4 Dec	%0 Jan	20.7	مليار يورو	Nov
المملكة المتحدة	% 0.4 Q3	%1.1 Q3	%0 Dec	%1.3 Dec	%3.8 Nov	%0.75 Dec	4.03	مليار جنيه استرليني	Nov
روسيا	%0.8 Q3	%1.7 Q3	%0.4 Dec	%3 Dec	%4.6 Dec	%6.25 Jan	12.27	مليار دولار أمريكي	Nov
الصين	%1.5 Q4	%6 Q4	%0 Dec	%4.5 Dec	%3.62 Q4	%4.15 Jan	47.21	مليار دولار أمريكي	Dec
اليابان	%0.4 Q3	%1.70 Q3	%0.1 Dec	%0.8 Dec	%2.2 Dec	%-0.1 Dec	-152.5	مليار ين ياباني	Dec
تركيا	%0.4 Q3	%0.9 Q3	%0.74 Dec	%11.84 Dec	%13.4 Oct	%11.25 Jan	-4.32	مليار دولار أمريكي	Dec
الهند	%1 Q2	%4.5 Q3	% 1.21 Dec	%7.35 Dec	%7.6 Dec	%5.15 Dec	-6.3	مليار دولار أمريكي	Dec
استراليا	%0.4 Q3	%1.7 Q3	%0.7 Q4	%1.8 Q4	%5.1 Dec	%0.75 Dec	5.8	مليار دولار أمريكي	Nov
مصر	%5.7 Q2	%5.6 Q3	%-0.2 Dec	%7.1 Dec	%7.8 Q3	%12.25 Nov	-3	مليار دولار أمريكي	Nov
الأردن	%1.8 Q2	%1.9 Q3	%0.3 Dec	%0.6 Dec	%19.1 Q3	%4 Oct	-1.23	مليار دولار أمريكي	Nov
لبنان		%1 2018	%2.71 Dec	6.96% Dec	%6.2 2018	%10 Nov	-972.5	مليون دولار أمريكي	Nov